السياسة الإستثمارية الصينية في القضاء على الفقر– دراسة للفترة (2000–2018)–

China's investment policy in poverty eradication -Study for the period (2000-2018) -

إصالحي مريم ياسمين

مخبر LARIEF،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، meryem.essalhi@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 2019/11/22 تاريخ القبول: 2020/03/07 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مضامين ومدى فاعلية سياسة الصين الاستثمارية في مكافحة الفقر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حتى يتسنى تعقب آثار السياسة المنتهجة في التقليل من الفقر.

وقد خلصت الدراسة إلى مدى فعالية السياسة الاستثمارية المتبناة في التأثير على مستويات الاقتصاد الكلي وما تبعه من تأثير على معدلات الفقر التي انخفضت إلى مستويات متدنية خاصة خلال الفترة (2000–2018)، وخير دليل على ذلك الإحصائيات المستقاة من أهم الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي، والتي تعكس نجاح السياسة الصينية في تخليص مئات الملايين من براثن الفقر لتنال بذلك إشادة واسعة من المجتمع الدولي جعلتها مثالا يحتذى به ونموذجا لنظيراتها من دول العالم النامي.

كلمات مفتاحية: السياسة الإستثمارية، الصين، الفقر.

تصنيفات JEL: A10، H54

Abstract:

This study aims to demonstrate the contents and effectiveness of China's investment policy against poverty. To achieve the objectives of study, a descriptive analytical approach was adopted to trace effects of the adopted policy in poverty reduction. The study concluded the extent of adopted investment policy effectiveness to affect macroeconomic levels and the consequent impact on poverty rates which declined to low levels, especially in (2000-2018), and the best evidence is statistics of important international

organizations, especially the World Bank, This reflects Chinese policy's success in lifting hundreds of millions out of poverty, thus gaining praise from international community, making it a model for the developing world.
Keywords: Investment Policy, China, Poverty.
Jel Classification Codes: **A10** ،H54

المؤلف المرسل: إصالحي مريم ياسمين، **الإيميل**: meryem.essalhi@univ-annaba.org

1. مقدمة:

المتتبع لواقع الفقر بدول العالم يلتمس ضرورة التخطيط وتبني سياسات فعالة لمكافحته والقضاء عليه، وفي هذا الإطار توالت جهود المجتمع الدولي الحثيثة باعتماد جملة من النماذج والتجارب المختلفة باختلاف خصائصها وظروف بيئتها بغية مواجهة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، تبرز التجربة الصينية كأهم التجارب التي كللت بالنجاح، والتي لاقت رواجا كبيرا جعل منها نموذجا جديرا بالدراسة والمناقشة. هذا النجاح لم يكن بالأمر الخارق ولا وليد الصدفة، بل نتاج قناعتها بضرورة استئصال الفقر من خلال قيامها بذاتها بإصلاحات جذرية، وبإيمانها أن النجاح هو المعيار الوحيد لقياس المنهج وفعاليته، حيث أنها لم تتوان عن إدخار أي جهد في مكافحة هذه الظاهرة التي لطالما احتلت حيزا كبيرا بين أقطارها، وذلك بتبنيها لسياسات إستثمارية محكمة وهادفة خاصة خلال الفترة ما بين (2000–2018)، والتي تمكنت من خلالها من تحقيق نجاحات باهرة، بتمكنها من التغلب على أغلبية الحواجز والعراقيل التي تعيق مسار التنمية والإستثمار في مواردها وإمكانياتها، وكذا تحسين مستويات المعيشة وارتفاع مستويات الدخل، لتتمكن بذلك من تخفيض معدلات الفقر خلال هذه الفترة إلى مستويات جد متدنية وتخليص الملايين من خط الفقر، مما مكنها من الإرتقاء لمصاف الدول الثرية، محتلة مكانة جد متقدمة على الصعيد الدولي.

1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق تتضح معالم الإشكالية التي سيتم معالجتها في هذه الدراسة كالآتي:

فيم تتمثل السياسة الإستثمارية المنتهجة للتقليل من تعاظم حدة الفقر في الصين خلال الفترة (2000–2018)؟ وما مدى نجاعتها في تحقيق ذلك؟

2.1 أهداف الدراسة:

يتطلع من خلال هذه الدراسة الوصول إلى:

- الوقوف على واقع الفقر في الصين؛
- إبراز أهم البرامج والخطط المنتهجة في إطار السياسة الإستثمارية المسطرة لمكافحة الفقر بالصين خلال الفترة (2000-2018)؛
- إبراز مدى مساهمة السياسة الإستثمارية الصينية المتبناة في مكافحة الفقر خلال الفترة المدروسة .

3.1 منهج الدراسة: تماشيا مع أهداف، أهمية، وطبيعة الموضوع محل الدراسة، وللإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، بغية تجميع المعلومات وتحليلها وتبويبها للوصول إلى معرفة تفصيلية بالموضوع.

4.1 الدراسات السابقة:

- دراسة حاجي فطيمة وحاجي عبد الحليم (2019) تحت عنوان "دراسة تحليلية وتقييمية لدور السياسة الإستخراجية في مكافحة الفقر في الصين خلال (2000-2017)". هي دراسة هدفت للتعرف على أهم استراتيجيات السياسة الاستخراجية العامة والخاصة المتبعة من الحكومة الصينية في القضاء على الفقر، وتتبع آثارها في التقليل من نسبة الفقراء بالمنطقة خلال الفترة المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحقيق السياسة المنتهجة لنتائج مقبولة في مجال مكافحة الفقر خلال الفترة (2000-2017)؛
- دراسة ملاح نصيرة (2017) بعنوان "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين". تعرضت هذه الدراسة للتجربة الصينية بإعتبارها أكبر تجربة تحديث إقتصادي من خلال إبراز أهم الإصلاحات الإقتصادية المتبناة بشكل تدريجي والتي شملت الجانب الصناعي، الزراعي والمالي، بالإضافة إلى تعديلات قانونية ترمي في مجملها لتحسين مناخ الإستثمار بالمنطقة. وقد خلصت الدراسة إلى نجاعة هذه الإصلاحات في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الصيني بمساهمتها في تحقيق معدلات نمو عليا والحفاظ عليها رغم نقاط الضعف التي تميز هذا الإقتصاد؛
- دراسة طالب عبد الصالح (2008) بعنوان "التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية". تناولت هذه الدراسة إبراز دور التجربة الصينية في قيادة الصين نحو اختيارها لنموذج التغيير الإقتصادي بإبراز

أهم الإستراتيجيات، السياسات والبرامج الإصلاحية والتنموية المتبناة في هذا المجال، ومساهمة ما ترشح عن ذلك من نتائج ايجابية في تحفيز النشاط الإقتصادي بالصين وتحقيق هذه الأخيرة لأهدافها التنموية المسطرة مما جعلها تتبؤ اليوم مكانة عظمى في الترتيب العالمي.

يتضح من خلال الدراسات السابقة المتصفحة تباينها الجزئي وموضوع الدراسة، حيث يلتمس تركيزها على إبراز أهم الآليات والبرامج التنموية المعتمدة في كافة المجالات للنهوض الإقتصادي بالصين وتأثيرها على معدلات النمو بها، أما الموضوع المبحوث فقد تم التركيز فيه على تبيان مضامين سياسة الصين الإستثمارية على وجه التحديد ودورها في التقليل من تعداد الفقر والفقراء بالمنطقة من خلال ابراز تأثيرها على مستويات الإقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

5.1 تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور كالآتي:

- الفقر والسياسة الإستثمارية؛
- واقع الفقر بجمهورية الصين الشعبية؛
- دور السياسة الإستثمارية الصينية في مكافحة الفقر للفترة (2000–2018).

2. الفقر والسياسة الاستثمارية

1.2 مفهوم الفقر

"الفقر"، مصطلح تعددت مفاهيمه في الأدبيات الإقتصادية والإجتماعية تبعا لمقاربات تفسيره. من المنظور الفيسيولوجي، يعرف الفقر بأنه"حالة العجز وعدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية على غرار: التغذية والمسكن"، أما مالتوس، فإن الفقر حسبه يتجسد في "ندرة وسائل العيش، العوز والحاجة" (Snodgrass, 1980, p. 80). فمن خلال هذا المنظور، تم تفسير الفقر ضمن إطار واحد متمثل في حالة الحرمان المادي، بالتركيز على حد الكفاف وإعتماد جوانب كمية فقط لتعريفه، ولكن سرعان ما اتسع بإضافة معايير كيفية لتفسيره وقياسه ليشمل مختلف جوانب حياة الإنسان المادية والمعنوية في كافة المجالات، ليعرف بذلك على أنه"عدم الإقتصار على انعدام الدخل للفرد ولكن كحد أدنى استهلاك الفرد

الشامل للتغذية، المسكن، الصرف الصحي، النقل، الصحة والتعليم، فضلا عن المشاركة الشعبية في صنع القرار" (Dixon & Macarov, 1998) . أما من منظور التنمية البشرية فيعرف بأنه "انعدام للفرص والخيارات ذات الأهمية للتنمية البشرية المتمثلة في العيش بصحة وإبداع، التمتع بمستوى لائق وبالحرية والكرامة، إضافة إلى إحترام الذات والآخرين" (Human Development Report , 1997) ما يعني عدم الإقتصار في النظر إلى الفقر على زاوية الدخل وحده بل ينظر له من عدة زوايا، وهو ما دفع لتضمين تقرير التنمية البشرية 1997 لمؤشر الفقر البشري في محاولة للوصول لحكم متكامل حول إطار الفقر الذي يتعدى كونه قياسا للدخل وحده، بل يعتمد على عدة معايير متعلقة بالحرمان، قصر الحياة، تدني مستوى التعليم و تدني المستوى المعيشي، إضافة لعدم القدرة للوصول إلى الموارد العامة والخاصة (توفيق النجفي و فتحي عبد المجيد، 2008، صفحة 43). هذا وقد عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا (Tuck, 2012) .

2.2 السياسة الإستثمارية وعلاقتها بالفقر

تعرف السياسة الإستثمارية بأنها مجموعة القواعد، الأساليب، الإجراءات، والتدابير المنتهجة من قبل الدولة بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات، الأنشطة، والأقاليم الإقتصادية بما يحقق أعلى معدل نمو إقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة (عبد الحميد، 2003، صفحة 8).

وبإعتبار أن الفقر من بين أعقد القضايا الشاغلة لصانعي السياسات العامة بحكم تعدد أبعادها، فإن هذا يجعل منها قضية قوة، خبرة، معلومات دقيقة، تشاور وتفعيل للمشاركة بين جميع الأطراف والمستويات لتوزيع الموارد وإنفاقها بشكل عادل دون إقتصار ذلك على طرف وإهمال آخر، الأمر الذي يقتضي ضرورة تبني سياسات محكمة وفعالة للقضاء عليه، ولعل أهم ما يتصدر قائمة هذه السياسات "السياسة الإستثمارية" التي تعد الأداة المرنة لإيصال التحديات السياسية الهامة التي تواجهها البلدان في سعيها لتحقيق التنمية (The Policy FrameWork for Investment , 2006) ، حيث يسعى من

خلال ما تتضمنه هذه السياسات من برامج لبناء مجتمعات يسودها الإزدهار والنمو، وتخلو من كافة مظاهر الفقر والتخلف، وذلك بزيادة الإنفاق المالي، تخصيص موارد لتحسين البنى التحتية، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وتهيئة البيئة المناسبة للنمو، مع القضاء على ملامح اللامساواة وسيادة العدالة الأكبر في توزيع الثروة، تحسين البنى التحتية الإجتماعية وشبكات الضمان الإجتماعي، وكذا تنمية المناطق الريفية والداخلية. فهي سياسة تهدف بما تتضمنه من قرارات إلى التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلية لإمتصاص كافة مظاهر الفقر والتخلف بالمجتمعات، خاصة وأن علاقتها بتخفيض معدلات الفقر تتبين من خلال الرابط بين النمو وتخفيض عدد الفقراء على المستوى الكلي (تقرير عن التنمية في العالم ، 2005). وهو ما أكده الإقتصادي روزنشتاين–رودان في نموذج الدفعة القوية، فمصيدة الفقر التي تعاني منها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف نظرا لإنخفاض رأس المال وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الإستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج وبالتالي التمكن من الخروج من مصيدة الفقر.

3. واقع الفقر بجمهورية الصين الشعبية

شهدت الصين كباقي الدول جملة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، ولعل ظاهرة الفقر تحتل صدارة المشهد الإجتماعي وما يحويه من هوة بين الفقراء والأغنياء، والتي تسارعت وتيرتها بشكل ملحوظ.

1.3 لمحة عن الفقر في الصين

الفقر في الصين، ليس بالظاهرة حديثة النشأة، وإنما تعود جذورها إلى خمسة قرون ولت أو أكثر أين عانت الصين من ويلات الفقر المدقع وما صاحبه من زيادة لعدد الفقراء وموت الملايين جوعا، إضافة إلى انكماش الإقتصاد، تدهور حركة التصنيع، تحطم وسائل الإنتاج وتقلص الموارد المالية، عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، انتشار الأمراض والمجاعة. إذ عانت من كل صور الحرمان وعلى كافة الأصعدة والمجالات. وبتأسيس الصين الجديدة سنة 1949 رتبت أولويات أجندة الحكم التي تصدرتها إستعادة الإقتصاد وإعادة تأهيله مما شهده من دمار سنوات الحروب والصراعات التي مست المجتمع الصيني، وما أسفرت عليه من معاناة من الفقر جنبا إلى جنب مع الجوع واليأس، لينصب بذلك الإهتمام كلية نحو التغلب على

الفقر من خلال التركيز على الإهتمام بالعام والخاص، الإستفادة من الأيادي العاملة ورأس المال، وتبادل المساعدات بين المدن والقرى وكذا التبادل داخليا وخارجيا؛ (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 67).

ومع بداية الألفية، عملت الصين على كسب معركة التغلب على الفقر من خلال تطبيق تدابير محكمة وهادفة لدعم وتعزيز خياراتها في هذا المجال، وذلك بتوظيف طاقاتها المالية وإمكانياتها من العنصر البشري لرسم وتنفيذ سياسات عامة تهدف من خلالها إلى التقليل من عدد الفقراء بها. حيث تم وضع الخطة الخماسية العاشرة التي مثلت خطة ضخمة للحد من الفقر والفقراء و التي تزامنت وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وكذا إنعقاد قمة الألفية لمكافحة الفقر، حيث تبنت من خلالها جملة من الأهداف الأساسية المتمثلة في (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 68): زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، زيادة حصة العمالة في قطاع الخدمات، وكذا زيادة الوظائف الجديدة.

2.3 الفقر حسب المفهوم الصيني

تتعدد تعاريف الفقر وتتباين من دولة لأخرى بتباين المقاييس والمؤشرات المعتمدة في تحديده. ففي الصين مثلا، تم اعتماد مقياس إحصائي مقداره دولار واحد يوميا مقاسا بالقدرة الشرائية للتعرف على الفقر وتعداد الفقراء بالمنطقة. حيث ينسب مصطلح فقير لكل شخص يحصل على عائد سنوي يقل عن 2300 يوان أي 375 دولار، وهو ما يقل عن دولار واحد في اليوم. وقد قدر خط الفقر عام 2008 في الصين ب1067 يوان ليرتفع عام 2010 إلى 1247 يوان، ومنه إلى 2300 يوان للشخص سنويا بحلول عام 2011، وهو ما يعادل 6.33 دولار أمريكي (data.albankaldawli, 2018). ما يعني حسبه أن الفقير هو كل شخص دخله يقل أو يساوي 0,57 دولار، وهي أقل عتبة فقر في العالم.

3.3 سياسة الصين الإستثمارية في الحد من الفقر

في إطار مكافحة الفقر والتقليل من حدته، تبنت الصين سياسة إستثمارية سعت من خلالها لبناء إقتصاد يحقق النمو، يعزز القدرات التنموية، ويحسن من مستويات الدخل والإستهلاك بها.

1.3.3 سياسة الإستثمار العام في القضاء على الفقر

سعت الصين جاهدة لتضييق فجوة الثروة بين الأغنياء والفقراء وكسب المعركة ضد الفقر بإتخاذها جملة من التدابير المحكمة والهادفة، أهمها التخطيط للسياسات الإستثمارية التي سعت لتنفيذها من خلال أداة رئيسة تمثلت في الخطط الخمسية.

❖ الخطة الخمسية العاشرة (2000– 2005)

هي خطة مدتها خمس سنوات، بدأ تنفيذها منذ عام 2001، هدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكذا الحد من الفقر وتعداد الفقراء في ربوع الصين كافة، والذي خصص له بابا خاصا من خلال تبنيها سياسة إستثمارية سعت من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية في مجملها إلى الحد من الفقر، والتي تتلخص في :(Lemoine, 2006, p. 16)

- الإستثمار في بناء المصانع ومعدات خط إنتاج احترافية، ما يوسع القاعدة الانتاجية و يوفر فرص العمل، وخاصة لذوي الإحتياجات الخاصة، وهو ما من شأنه التحكم في نسبة البطالة المسجلة؛
- تخصيص إعانات مالية لدعم مشروع انتقال الفلاحين المقيمين بالمناطق الجبلية تقدر بحوالي 600 مليون يوان أي ما يعادل 85 مليون دولار أمريكي؛
- إعتماد مشاريع تدريب لتمكين المزارعين الصينيين من الحصول على وظائف في غير القطاعات الزراعية، أهمها"برنامج الشمس المشرقة" وذلك بتدريب القرويين واكسابهم مهارات خاصة في مجالات أخرى مخالفة للزراعة على غرار: الصيانة الميكانيكية، التشييد، الخدمات...حيث قدرت الأموال المستثمرة ب1.25 مليار يوان أي ما يعادل 160,3 مليون دولار أمريكي؛
- إنشاء صناديق مساعدة خاصة بالمرأة الريفية الفقيرة تفعيلا لدورها ولمشاركتها المجتمعية،
- زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل لسكان المدن والبلدات ودخل الفلاحين الصافي في الأرياف، وزيادة المعاش التكميلي في السنوات القادمة في حدود 65%؛
- الإنفاق العام على توفير الخدمات الصحية في الحضر والأرياف، وتوسيع الطاقة الإستعابية للمنشآت الصحية بها.

الملاحظ على هذه الخطة الخمسية تركيز الصين على توسيع نطاق الإنفاق العام كدعم من الحكومة الصينية للعمالة، وترقية للهيكل الصناعي وتعزيزا للقدرات التنافسية بها، إضافة لرفع قيمة الإعانات المالية المخصصة للتنمية وخاصة الريفية، وللبحوث والقيام بالمشاريع العامة الضرورية التي لم تحظ برغبة القطاع الخاص للقيام بها.وهو ما من شأنه إلغاء الفوارق وتحقيق التوازن بين المدن والأرياف،وبين الأغنياء والفقراء.

❖ الخطة الخمسية الحادية عشر (2006–2010)

بعد تقييم نتائج الخطة الخمسية العاشرة التي أسفرت عن تحقيق الصين نسبة مقبولة من أهدافها المسطرة، تم التخطيط لأخرى بتضمينها أهدافا مكملة لسابقتها، وتتمحور بصفة رئيسية حول ضرورة التوزيع المتوازن للثروة، زيادة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي والضمان الإجتماعي، تطوير التعليم والرعاية الطبية، وكذا الأمن الإجتماعي. ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية (مين، 2014، صفحة 48):

- إطلاق نظام علاوة المعيشة للفئة تحت مظلة الحد الأدنى ب24 مقاطعة، ورفع الحد الأدنى للرواتب ب29 مقاطعة أخرى، مع إقامة نظام الحد الأدنى من الأجرة بالساعات في كل الصين؛
- ضخ المزيد من الإستثمارات لبناء وتطوير منشآت البنية التحتية في المدن والقرى؛
- زيادة الإنفاق العام لتأهيل الفلاحين في مجالات مختلفة بهدف تمكين الأيدي العاملة الريفية من التوافق مع المطالب التكنولوجية الأولية المحتاج إليها في مجال الإنتاج الحديث؛
- زيادة الإستثمارات في مجال المواصلات العامة، الري، البيئة، ادارة المرافق العامة، الزراعة، الطاقة وإستخراج الفحم بنحو 30% سنويا؛
- إستثمارات الحكومة المركزية الصينية بمساعدات مالية مخصصة للزراعة وتربية الماشية وكذا بناء منشآت البنية التحتية الحضرية (6.4 مليار يوان) لتحسين ظروف إنتاج المناطق الزراعية والرعوية ورفع مستوى معيشة فئة المزارعين والرعاة المحليين؛
- تغطية أكثر من 90% من سكان المناطق الريفية والحضرية بنوع من التأمين الصحي الأساسي، مع رفع دعم التأمين للفلاحين المشاركين من 80 الى 120 يوان؛
- إتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية الإقتصادية مثل:تخفيض الضرائب على المشروعات الصناعية؛

❖ الخطة الخمسية الثانية عشر (2011– 2015)

إستكمالا لما تم تحقيقه في الخطط الخمسية السابقة، وتكييفا مع تغيرات الظروف وتطوراتها المشهودة، رسمت الصين خطة خمسية للفترة (2011-2015) بما يتماشى والمستجدات الجديدة، وبما يحقق الأهداف الرامية إلى الحد من الفقر والنهوض بالريف الصيني بصفة خاصة. إذ تعد فترة الخطة الخمسية 12 فترة حرجة للصين في تعزيز بناء مجتمع متناغم، حيث ركزت فيها على النواحي الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات العامة، التوظيف، تطوير نظام الضمان الإجتماعي وبناء الرعاية الصحية العامة الحسنة. وتجسدت أهم ملامح الخطة المسطرة في الآتي: (مين، 2014، صفحة 102)

- بذل جهود منسقة لدفع تحديث الريف قدما من خلال توجيه دخول الأراضي وودائع المزارعين لتدعيم الإقتصاد الريفي والمجتمع الريفي وسكان الريف؛
- إستمرارية الإنفاق العام على إنشاء البنى التحتية، الري، شبكات الكهرباء، بناء منازل للمحتاجين، وتحسين مستوى التعليم الإلزامي والخدمات الصحية في الريف؛
- تشجيع الشركات الأجنبية على الإستثمار في المناطق الريفية لقاء إعفاء جزئي أو كلي من الضرائب والرسوم؛
- إعفاء المزارعين من رسوم تعليم أبنائهم في الريف، وكخطوة أولى سيتم إلغاء الرسوم على التعليم في بعض المناطق الشمالية، على أن يستكمل الباقي خلال مراحل زمنية محددة.

❖ الخطة الخمسية الثالثة عشر (2016–2020)

تواصل الصين معركتها الحاسمة ضد الفقر دائما من خلال سياستها الاستثمارية التي سعت إلى تجسيدها عن طريق برنامج لمدة خمس سنوات أخرى (2016-2020)، هو برنامج لا يختلف في أهدافه عن سابق البرامج الخمسية المعتمدة بحيث يرمي إلى بناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل بحلول عام 2020، وذلك من خلال إصدار سياسات للحد من الفقر تضمنت ما يأتي: (أشرف السيد، 2016)

- التركيز على تحقيق النمو عن طريق التحول الإقتصادي وتعزيز البنية الصناعية وتحسين البيئة، الجودة والكفاءة، ذلك أن بناء المجتمع المزدهر لن يتم بلوغه إلا بتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 6.5%، لمضاعفة إجمالي الناتج المحلي ودخل الفرد لسكان الحضر والريف على حد سواء؛
- تشجيع الإستثمارات الخاصة وتفعيل دور الجماعات المحلية للمشاركة في الحرب على الفقر؛
- مواصلة إنفاق الدولة المالي على تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية لاسيما الطرق، الحصول على المياه والكهرباء، والأنترنت؛
- زيادة الإستثمارات لدمج قنوات تخفيف الفقر واستكشاف المزيد من القنوات المالية لمكافحته،
- اجراء تعديلات لصندوق التقاعد وزيادة قنوات الإستثمار له مع رفع العائد على الإستثمار؛
- تعميق الإصلاحات الضريبية والمالية؛
- تزايد الإنفاق على التعليم، مع التركيز على انشاء نظام المدارس المهنية الحديثة وتعزيز القدرات في مجال التدريس المبتكرة لتستوفي المعايير العالمية، مع منح الجامعات والمعاهد مزيدا من الاستقلالية؛
- تحسين نظام الضمان الإجتماعي ليشمل جميع المقيمين بصفة قانونية بما فيهم الفقراء غير الملائمين للعمل، مع تأمين حصولهم على مساعدات مالية لضمان العيش فوق خط الفقر.

الملاحظ على الخطط الخمسية المتبناة تكاملها وشموليتة برامجها، حيث يتضح تربع التنمية على قمة أولويات الصين طيلة مدة تبنيها لسياسات الإصلاح، وكذا استمرارية دعمها للتنمية الإقتصادية وتحويل نمطها من خلال تحسينها للسيطرة الإقتصادية الكلية والسماح للسياسة الإستثمارية للقيام بدورها في ذلك، وهو ما من شأنه تحقيق الهدف المنشود وهو التقليل من حدة الفقر وتعداد الفقراء بها، مع تركيزها بصفة خاصة على تنسيق التنمية الريفية–الحضرية، وتعزيز مجالات ومحركات جديدة لها للوفاء بالمتطلبات المعيشية والثقافية للشعب وزيادة تدعيم أساس خلق مجتمع رغيد العيش على نحو شامل. ما يعكس عزم الصين تحقيقها تقدما جوهريا في تحويل نمط تنميتها وتكييف إقتصادها في وضع طبيعي بكفاءة وجودة عالية.

2.3.3 سياسة الإستثمار الخاص في القضاء على الفقر

لطالما سيطر القطاع الخاص سيطرة شبه كاملة على قطاعات الاقتصاد الصيني بما نسبته 70%، ما جعله ذا مركز وتأثير قوي يتطلع من خلاله مساهمته الفاعلة في الحد من شدة الفقر بالمنطقة، حيث يسهم بأكثر من 60 % من نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني ويوفر أكثر من 80% من الوظائف. ولكن سرعان ما تراجع هذا بتراجع القطاع نظرا لعدة ظروف صاحبت تعقد نظام الإقتصاد الصيني، التحول المعرفي والتقدم التكنولوجي المشهود. حيث انخفض دعم الأعمال التجارية والحصول على القروض خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نقص فرص التدريب للأشخاص الباحثين لبدء المشاريع، هذا ما جعل صانع القرار الصيني يقر بضرورة إقامة تعديل دستوري، وكان ذلك في الثامن من مارس 2004.

إن هذا التعديل يعد بمثابة نقطة التحول أين أصبح القطاع الخاص يتمتع بحماية الدولة الصينية، تشجيعها وتوجيهها (معتوق، 2013، صفحة 125)، حيث عملت الدولة على تحسين ظروف العمل خاصة للفقراء ليتسنى لهم مباشرة أعمالهم التجارية الخاصة، وتوفير الإختيار الأفضل للإحتياجات والمشاريع الخاصة المراد القيام بها، كما تم العمل على إصلاح وتعديل بعض القوانين خاصة تلك التي تمنع بعض الممارسات وتجرمها بمنح التراخيص لمزاولتها بشكل قانوني. في هذا الإطار، وتطويرا للقطاع الخاص وتفعيلا لمشاركته في الحد من الفقر وتعداد الفقراء، تم تعاون الحكومة الصينية مع المملكة المتحدة للتنمية الدولية بإقامة ثلاثة مشاريع أساسية يتم ايجازها كالآتي: (DFID, 2007, p. 3)

- **مشروع تفعيل القطاع الخاص:** هو مشروع تم انتهاجه على مدار الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة، بتضمين هذه الأخيرة ما من شأنه تعزيز دور القطاع الخاص في القضاء على الفقر وبناء مجتمع رغيد العيش، إذ تبنت من خلاله:
  - تنمية الإستثمارات الخاصة بتحسين بيئة إستثمار القطاع الخاص، وتوسيع نطاق حركيته ليشمل الإنتاج، التوظيف وتوليد الدخل، مع خفض أسعار الفائدة المتراجعة بالفعل لتعزيز إقراضه ؛
  - الدعم المالي للقطاع الخاص، بتأسيس الحكومة الصينية صندوقا وطنيا للضمان المالي، وتشجيع المؤسسات المالية على تقديم الخدمات المالية لشركات التصنيع الخاصة، ومساعدة الشركات الخاصة على تلقي التمويل المباشر من خلال سوق مالية متعددة المستويات؛

- دعم الشركات الخاصة والمساعدة في تطوير القدرات الصناعية الأساسية بالصين؛

- **مشروع شراكة القطاع الخاص والحكومة الصينية:** جاء هذا المشروع ضمن برنامج الحكومة الصينية لدعم وتطوير القطاع الخاص بعد التعديل الدستوري الصيني عام 2004، حيث تأسس هذا المشروع بمشاركة عدد من الخبراء المحليين والدوليين لتطوير الخدمات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية، وكذا دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الداخلية مع التركيز بصفة خاصة على مقاطعة ستشوان.
- **مشروع تعاون الحكومة والسوق:** هو مشروع قائم على فكرة تنازل الدولة عن موقعها للسوق تدرجيا في مجال تدوير الإقتصاد، وجعل آلية السوق تقوم بدور أساسي في توزيع الموارد المالية أثناء تطوير الإقتصاد، وتحويل دور الدولة من متدخل مباشر في السوق إلى موجه وضابط (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 72).

4. دور السياسة الإستثمارية الصينية في مكافحة الفقر للفترة (2000–2018)

1.4 دور السياسة الإستثمارية العامة في تخفيض معدلات الفقر

تمكنت السياسة الإستثمارية العامة الصينية من التأثير على مستويات الإقتصاد الكلي،وهو ما أدى إلى التأثير على معدلات الفقر التي واصلت انخفاضها لمستويات متدنية. والمؤشرات الآتية توضح ذلك:

1.1.4 معدلات النمو الإقتصادي في المنطقة

تعتبر أرقام نمو الإقتصاد الصيني مقياسا للإقتصاد العالمي، وعلى إثرها تتحدد إتجاهات عديد القطاعات الإقتصادية، السياسية والمالية حول العالم. ويلاحظ من خلال النتائج المعروضة في الجدول الموالي والمستقاة من بيانات البنك الدولي، الإرتفاع المتزايد لمعدلات النمو منذ سنة 2000 أين قدر ب8.49% إلى غاية 14.23% عام 2007، وهو العام الذي عرف فيه أكبر نسبة له ليعود للإنخفاض مجددا في السنوات الموالية بتسجيل أقل نسبة له عام 2018 (data.albankaldawli, 2018)، والتي تبقى كنتيجة إيجابية في مجملها كونها لا تزال ضمن المجال الهدف الذي حددته الحكومة الصينية

لمعدل النمو الإقتصادي بها والذي يتراوح ما بين 6 إلى 6,5%. وهو ما سعت إليه الصين على مدار سنوات من التخطيط لبناء مجتمع رغيد العيش، وذو نسبة فقر شبه منعدمة في السنوات القليلة المقبلة.

الجدول 1: معدلات النمو الإقتصادي في الصين للفترة (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الإقتصادي	8.49	8.34	9.13	10.04	10.11	11.40	12.72	14.23

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
9.65	9.40	10.64	9.55	7.86	7.77	7.30	6.91	6.74	6.76	6.6

المصدر: (data.albankaldawli, 2018).تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

2.1.4 النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين (% سنويا)

تبنى نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، فنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام (data.albankaldawli, 2018). وبمطالعة النتائج الموضحة بالجدول أسفله، تسجل معدلات متذبذبة للنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المدروسة (2000–2018) نظرا لتأثره بتطور معدلات النمو الإقتصادي والتغيرات المشهودة أنذاك، فكل تغير بالزيادة أو النقصان في معدل إجمالي الناتج المحلي يقابله تغير في نصيب الفرد منه كنتيجة حتمية. عموما، تبقى المعدلات مرتفعة وايجابية بالنظر إلى ما تم التخطيط له من الحكومة الصينية ومقارنة بنظيراتها في دول العالم،مما يعكس مدى نجاعة السياسة الإستثمارية المتبعة.

الجدول 2: معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين للفترة (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	7.64	7.56	8.40	9.35	9.46	10.74	12.09	13.64	9.09

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

6.12	6.16	6.16	6.36	6 .76	7.24	7.34	9.03	10.10	8.86

المصدر: (data.albankaldawli, 2018). تاريخ الإطلاع:2019.08.14

URL:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=CN&view=chart

3.1.4 معدلات البطالة في المنطقة

يشير معدل البطالة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين). ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطلون هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حاليا، ولكن لديهم الإستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. والصين من بين الدول التي لطالما سعت للحد من الفقر وتخفيض معدلات البطالة بجعل هذه الأخيرة من أولويات حكومتها، إذ حظيت بإهتمامها البالغ وسعت للحفاظ عليها بتحديد النسبة 4.5 % كأقصى حد لها . وتعكس النتائج الموضحة بالجدول أدناه فعالية الإجراءات العملية المتبعة التي تضمنتها الخطط الخمسية في إطار سياسة الصين الإستثمارية في الحد من الفقر، إذ أن كل معدلات البطالة المسجلة منذ سنة 2000 إلى غاية 2018 أقل في نسبتها من النسبة المحددة ب4.5 %، إذ تتراوح ما بين 3.1% كأدنى قيمة لها والتي سجلت عام 2000 و4.3 %كأقصى قيمة مسجلة في عامي 2003 و2009 (data.albankaldawli, 2018).

الجدول 3: معدلات البطالة في الصين (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	3 .1	3.6	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.0	4.2

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
4.3	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.0	3.9	3.8

المصدر: (data.albankaldawli, 2018). تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=CN

4.1.4 المستوى المعيشي بجمهورية الصين الشعبية

شهد مستوى معيشة المواطنين بمدن الصين وأريافها تطورا سريعا خلال السنوات الماضية من تطبيق السياسة الإستثمارية بعد أن كان عدد الفقراء في الأرياف 250 مليونا في فترة ما قبل تنفيذ هذه السياسة. هو مؤشر تربطه علاقة إيجابية بدخول الأفراد، إذ لطالما حققت الصين نتائج سلبية على مستواه خاصة فترة الستينات والسبعينات وما شهدته من عدم تحقيق إكتفاء ذاتي كامل، ليتحسن فيما بعد بإنتهاج إجراءات عملية تضمنتها السياسة الإستثمارية للدولة، والتي تم تنفيذها بعمق الفكرة التنموية القائمة على إعتبار الشعب محورا لها مع التطبيق الفعلي لمجموعة كبيرة من الإجراءات والتدابير المفيدة للشعب، حيث زاد إحساس الشعب بالكسب بشكل ملحوظ، إضافة لتخليص أكثر من 60 مليونا من السكان الفقراء من الفقر بصورة مستقرة، وخفض نسبة حدوث الفقر من 10,2% إلى ما دون 4%، ما انعكس إيجابا على معدل الدخل المتاح القابل لتصرف الفرد ليتضاعف بدل المرة تسعا، وتتراجع بذلك نسبة ممن يعانون نقص التغذية إلى 11,4% بعد أن سجلت 22.9% فترة التسعينات، أي إنخفاض ب50% خلال 20 سنة (The State of Food and Agriculture, 2015). أما فيما يخص سكان الأرياف، فقد تحسن مستوى معيشتهم من جميع النواحي. حيث ارتفع دخلهم وتحسن هيكله بشكل كبير، وزادت القدرة الإستهلاكية للأسر بحيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في الريف 1719.8 يوان عام 2017، أي ب14 مرة عما كان عليه (116.1 يوان). كما إنخفض معامل انجل (حصة الدخل المخصص لنفقات الغذاء) من 67.7% إلى 31.2% عام 2017 أي ب36,5 %(قوي، 2018).

ووفقا للمعايير الدولية، تقترب الأسر الريفية في الصين الآن من الأسر الغنية من حيث معامل انجل. هو إنجاز يستحق الإشادة به، إذ يدل على نجاعة السياسة الإستثمارية المتبناة التي لطالما ركزت على زيادة النمو الإقتصادي الذي أسفر على زيادة نصيب الفرد من الدخل وما تبعه من تحسن في مستوى المعيشة.

2.4 دور سياسة الإستثمار الخاص في تخفيض معدلات الفقر

حققت الصين إنجازات مشهودة في مكافحة الفقر، خاصة خلال الفترة (2000–2018)، حيث لعب القطاع الخاص دورا هاما في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو المنصف والرخاء المشترك وغير ذلك من الفوائد الواردة في أهداف التنمية المستدامة، حيث شكلت قيمة إنتاج المؤسسات الخاصة ما

يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي الصيني، محققة ما يزيد عن 50% من الدخل المالي في الصين، إذ سجلت زيادة معتبرة على مستوى إستثمارات القطاع الخاص في الأصول الثابتة في الصين والإستثمارات الخارجية بما يزيد عن 60%. بالإضافة إلى ذلك، يعد القطاع الخاص من أقوى القطاعات في دعم العمالة وحملات الإبتكار من خلال خلق ما يزيد عن 80% من فرص العمل، والإسهام بما يربو على 70% من الإبتكار التكنولوجي ومنتجات جديدة في البلاد، إذ قدرت نسبة فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الشركات الخاصة نهاية 2017 بأكثر من 90% (DFID, 2007, p. 12). كما شهد القطاع غير الرسمي توسعا فريدا من نوعه، إذ مكن عديد الفلاحين من تحقيق قفزة نوعية في مجال الإنتاج وذلك بإنتقالهم من مجرد منتجين لتحقيق الإكتفاء الذاتي إلى منتجين ومديرين للبضائع،مما أسهم في إنعاش مستوى معيشتهم على نحو مستمر. من خلال الإحصائيات السابقة يتضح مدى نجاح السياسة الإستثمارية الصينية بما تضمنته من خطط وبرامج في تحقيق النمو والتخفيف من حدة الفقر الذي انخفض إلى أدنى مستوياته، وخير دليل على ذلك معدلات الفقر الموضحة بالجدول الموالي والتي انخفضت بشكل مستمر من 66.2% سنة 1990 إلى 3.1 % عام 2017. (data.albankaldawli, 2018)، أي إخراج حوالي 700 مليون شخص من الفقر بالصين على مدار 27 سنة ماضية، على أمل إضافة 40 مليون شخص آخر متبقي إلى قائمة المنتشلين من الفقر بحلول 2020.

الجدول 4: تطور معدلات الفقر في الصين (2010-2017)

السنة	1990	::	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفقر%	66.2	::	17.2	12.7	10.2	8.50	7.2	5.7	4.5	3.1

المصدر: (data.albankaldawli, 2018).تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL:https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=SI.POV.DDAY&country=CHN

على العموم، فإن السياسة الإستثمارية الصينية من أنجع السياسات المنتهجة في مكافحة الفقر والتقليل من تعداد الفقراء نظرا لما حققته من نتائج إيجابية مقبولة خاصة خلال الفترة (2000-2018).

5. خاتمة:

للتجربة الصينية ما يميزها عن غيرها من التجارب في مجال مكافحة الفقر، نظرا لما حققته من نتائج إيجابية في هذا الإطار بتبنيها لسياسة إستثمارية محكمة تضمنت عدة إجراءات عملية هادفة طيلة سنوات، رامية في مجملها إلى دعم وتشجيع الإستثمارات بإعتبارها المحرك الرئيس لعجلة تنميتها وحملتها ضد الفقر، متمكنة بذلك من تحقيق قفزة نوعية تنموية مع تخليصها ما يزيد عن 700 مليون شخص من براثن الفقر.

وقد تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى التجربة الصينية هذه بتبيان مضامين سياستها الإستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة، ليتم التوصل إلى نتائج مهمة تتلخص في النقاط الآتية:

- تعد التجربة الصينية نموذجا ملائما لدراسة العوامل والشروط الهامة والضرورية لتحقيق قفزة إقتصادية بالدول النامية تسمح لها بالتخلص من مظاهر الفقر والتخلف، كونها تجربة تخص دولة نامية تتمتع بخصائص متشابهة لبقية دول العالم النامي على غرار: انتشار الفقر بين شريحة واسعة من السكان، ضعف الدخل الفردي، حجم سكاني عالي...؛
- قوة النموذج الصيني مستمدة من تبني إصلاحات جذرية مدروسة تؤمن بالمنجزات الواقعية وفقا لمنهج متدرج مرن مبني على المرحلية و التجريب؛
- للسياسة الإستثمارية العامة الأثر البالغ في التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي ومنه على معدلات الفقر التي إنخفضت لأدنى مستوياتها، وخير دليل على ذلك تأثيرها على معدلات النمو الإقتصادي وما أسفرت عليه من تأثيرات ايجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- القضاء على الفقر يتطلب مشاركة وتفعيل القطاع الخاص في ذلك، نظرا لإسهاماته في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج، وكذا من منطلق أن قيادة هذه القضية هي مسألة تعاون وتكامل بين القطاعين العام والخاص كحجر أساس في النظام الإقتصادي.

تتميز التجربة الصينية بكثرة الدروس التي يمكن للدول النامية الإستفادة منها، نذكر منها:

- ضرورة قيام كل دولة من دول العالم النامي بتكليف متخصصيها في المجال التنموي بإقتراح خطط للقضاء على الفقر، ذات أهداف كمية واضحة ومحددة زمنيا انطلاقا من خصائصها المختلفة؛

- الإهتمام بموضوع الإستثمار مع ضرورة مراجعة محدداته وصياغتها على ضوء ظروف البلدان والعوامل المتحكمة فيها، فنجاح الصين لم يكن وليد الصدفة بل نتاج جهودها الإستثمارية ؛
- توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون إقتصار ذلك على مناطق دون أخرى، تفاديا لمشاكل الطبقية وسوء توزيع الدخل، مع إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في الخطط والبرامج التنموية المعتمدة، لاسيما الدول النامية البترولية، وإتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالنهوض به؛
- دعم القطاع الخاص وتشجيع إستثماراته لتفعيل دوره في الرفع من مستويات التنمية المحلية، زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى التشغيل مما يساهم في تحسين ظروف المعيشة وتخفيف حدة الفقر.

6. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- *تقرير عن التنمية في العالم* . (2005). تاريخ الاسترداد 19 05، 2019، من albankaldawli: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/163011468316148957/pdf/288290ARABIC0R17132011171101PUBLIC1.pdf
- حاجي ,فاطمة و حاجي ,عبد الحليم. (02 06 ,2019) . دراسة تحليلية وتقييمية لدور السياسة الإستخراجية في مكافحة الفقر .***مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية***، (01):الصفحات (61-82).
- سالم توفيق النجفي، و أحمد فتحي عبد المجيد. (2008). **السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبد المطلب , عبد الحميد. (2003). **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**. مصر: مجموعة النيل العربية.
- محمد أشرف السيد. (26 09، 2016). *خطة الصين الخمسية الثالثة عشرة للتنمية: فرص وتحديات*. تاريخ الاسترداد 31 07، 2019، من : Arabic China http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui2016/2016-03/09/content_37979447.htm
- معتوق ,فريديريك .(**2013**). **المارد الآسياوي يسيطر :مقاربة سوسيو–معرفية لتجارب معاصرة (اليابان–كوريا–سنغافورة–الصين)** ,لبنان :منتدى المعارف.
- مين ,لوه تشونغ .(2014). **ولد للإصلاح :مقومات التجربة الصينية**. ترجمة (حسنين ، فهمي حسين). مصر :دار النشر للجامعات.

– وانغ سان قوي. (26 10، 2018). **كيف حققت الصين انجازات ضخمة ضد الفقر؟** تاريخ الاسترداد 26 07، 2019، من: الصين اليوم
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201810/t20181026_800145324.html

المراجع باللغة الأجنبية

- *data.albankaldawli* (2018). Retrieved 08 14, 2019, from The World Bank : https://data.albankaldawli.org/indicator/
- DFID. (2007). *reducing Poverty through Private sector-Development China's Experience (1999 -2007).* london: department for international development.
- Dixon, J & Macarov, D. (1998). *Poverty: A Persistent Global Reality.* London: Routledge Taylor and Francis Group.
- *Human Development Report* . (1997). Retrieved 24 05, 2019, from United Nations Development Programme: https://web.archive.org/web/20190119074823/http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/258/hdr_1997_en_complete_nostats.pdf
- Lemoine, F. (2006). *L'Economie de La Chine* (éd. 4). Paris, France: La Decouverte.
- Snodgrass, D. R. (1980). *Inquality and Economic Development in malaysia.* London: Oxford university press.
- *The Policy FrameWork for Investment* . (2006, 09). Retrieved 23 06, 2019, from Organisation For Economic Co-operation and Development: http://www.oecd.org/investment/anti-bribery/anti-briberyconvention/37408438.pdf
- *The State of Food and Agriculture*. (2015). Retrieved 01 09, 2019, from Food and Agriculture Organization of the United Nations: http://www.fao.org/3/a-i4040e.pdf
- Tuck, M. (2012, 02 29). *World Bank Sees Progress Against Extreme Poverty, But Flags Vulnerabilities*. Retrieved 21 06, 2019, from World Bank: http://www.worldbank.org/en/news/2012/02/29/world-bank-sees-progress-against-extreme-poverty-but-flags-vulnerabilities